



قوى الثورة المضادة تحاول عرقلة تقدم أفغانستان

منذ أن تسلم الحزب الديمقراطي الشعبي الأفغاني زمام السلطة في أفغانستان، وبدأ بتحقيق مجموعة من الإنجازات الثورية، دأبت قوى الرجعية الداخلية متحالفة مع رجعيات البلدان المجاورة وبدعم من الامبريالية الأمريكية على مناهضة التحولات الثورية والتقدمية في هذا البلد.

ويستخدم قوى الثورة المضادة أشكالاً مختلفة من الذرائع الدينية والسياسية لممارسة أعمال الإرهاب وارتكاب الجرائم بحق العمال والفلاحين المستفيدين السياسيين من تلك التحولات الثورية. ومن هذه الممارسات نسف المدارس وتدمير آبار المياه وأعمال اغتيال للعديد من المواطنين لخلق جو من الإرهاب ووضع العرائيل أمام الحكومة الوطنية الفتية وتشويه صورتها التقدمية أمام الرأي العام العالمي خاصة وأن أجهزة الدعاية الامبريالية تعمل على تضخيم مثل تلك الأحداث وتحاول إبرازها وكأنها ثورة داخلية تعبر عن آمال وأهداف الشعب الأفغاني.

وليس قضية قيام القوى الرجعية بمثل هذه الأعمال أمراً مستبعداً لأنها تحاول ما بوسعها استعادة السيطرة على مواقفها التي فقدتها والدفاع عن مصالحها وامتيازاتها التي خسرناها تلك الامتيازات والمصالح التي تعارض وتتناقض مع مصالح الغالبية العظمى من الشعب. وليست تلك التحركات والاعمال الجديدة أيضاً حيث واجهت القوى الثورية في أماكن عديدة من العالم مثل تلك التحركات، فقد انقلبت تحالفت نفس القوى المتحالفة الآن ضد الثورة الافغانية، وامتدّت الثورة هناك، وفي نيكاراغوا أيضاً حصل نفس الشيء، وفي العديد

من المناطق الملتصقة في العالم بما فيها الشرق الاوسط.

والقوى الرجعية تبقى متعلقة ولو بخيط دقيق على أمل إجهاد القوى الثورية في البلاد والقضاء عليها وعودة الأمور لما كانت عليه في السابق، بمعنى آخر منع الشعب من نيل حريته والحفاظ على استقلاله وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي.

لهذا جندت قوى الامبريالية والرجعية كل أجهزتها وأبواق اعلامها لتعلن عن اقتراب يوم القضاء على الثورة، وأن «التوار» المسلمون طوفون العاصمة كابول وسيطرون على ثلثي البلاد، ولا أدل على ذلك من دعوة «هيرالد تريبيون» و«الايكونوميست» عن ضرورة تقديم الدعم العسكري الخارجي لـ «التوار» المسلمين والمرزفة الاجانب ليس لمواصلة القتال فقط وإنما لتحديثه أيضاً ضد الجمهورية الفتية، كل هذا لكي تعود أفغانستان الى ما كانت عليه قبل نيسان ١٩٧٨.

في هذه الفترة بالذات انعقد في كابول المؤتمر الدولي للضامن مع الشعب الافغاني الذي دعا اليه مجلس السلم العالمي (واخر آب الماضي)، وشارك فيه مندوبو ستون بلداً ومنظمة دولية. وأكدت كلمات الخطباء جميعاً على الادانة الكاملة لقوى الامبريالية والرجعية والتدخل الخارجي في

شؤون أفغانستان الداخلية. وأعلنوا عن سادهم الثابت لشعب أفغانستان «الذي يعمل لبناء مجتمع جديد خال من استغلال الانسان لاجه الانسان». ولم يترك المندوبون العرس للرجعية الدولية في دعائها، إذ فتدوا كذب الادعاءات الامبريالية حول انتهاك الدين الاسلامي والاعدامات وغير ذلك. وأشار روميش شاندرنا رئيس مجلس السلم العالمي الى أن ادعاءات الامبرياليين الذين سجدون عن انتهاك الاسلام في أفغانستان ما هي الا أكاذيب واهية، تهدف لتكسب القوى الرجعية الاسلامية في الدول المجاورة لتشن حرب معادية للشعب الافغاني، وتخدم في جوهرها الامبريالية العالمية ومصالحها، وأن كل مسلمي البلاد يمارسون شعائرهم الدينية دون أية ضغوطات أو عراقيل. كما أشار شاندرنا مؤكداً «أن هذا المؤتمر الدولي سيلعب دوراً بارزاً في فضح الدسائس على أفغانستان وسيسبب للعالم كله الطابع التقدمي للتحولات الجارية في البلاد».

إن دعوة مجلس السلم العالمي هذه لم تكن صدفة أبداً وإنما للتأكيد على أن كل القوى المحبة للحرية والسلام والتقدم الاجتماعي في العالم تقف الى جانب الشعب الافغاني في نضاله من أجل بناء حياة جديدة وللذود عن تلك المكتسبات الثورية التي أعقبت انتصار ثورة نيسان ١٩٧٨ وبمزنها بمنجزات جديدة.

بالطبع مثل هذه المواقف لم ترق في يوم من الأيام للامبريالية والرجعية التي راحت تجند عملاءها في كل العالم وعلى كافة الاصعدة لتلحق الانهزامات الكاذبة ضد حكومة أفغانستان الديمقراطية، محاولين استغلال التعابير الانسانية التي لم تكن في يوم من الأيام ملازمة للامبريالية وأذنانها لغرض طعن القيم الانسانية من السوراء.

إن دعم «تسامح» التي بذقونها ما هي الا خدعة واهية سرعان ما تتكشف وتتحطم على أرض الواقع. فكل شعوب العالم لا زالت تذكر القنابل الكمعاوية والجرنومية والسامة وغيرها من أدوات الدمار التي استعملتها الولايات المتحدة الامريكية ضد شعب فيتنام البطل والكل يعرف كيف يتم تجريب البنادق بجنوب افريقيا وروسيا للشرف على مدى فاعليتها، والكل يعرف القصف البربري الصهيوني على المواطنين الامنين في جنوب لبنان وعلى المخيمات الفلسطينية... كل هذا وغيره لم نعرفه صفحات الصحف الامبريالية وأبواق دعائها

«التباكية» على «التوار» «المسلمين» (!) في أفغانستان.

إن الاهداف التي تطمح الامبريالية لها هناك لا يمكن أن يتم تحقيقها مهما بلغ مستوى التحالف الامبريالي الرجعي وقوته. فإلى جانب صعود الشعب الافغاني ونضاله الجاسل للحفاظ على ثورته تقف كل الشعوب المحبة للسلام والحرية والتقدم الاجتماعي جنباً الى جنب في النضال لتعزيب قوى الثورة العالمية وافشال المخططات الامبريالية الهادفة لاستغلال الشعوب ونهب ثرواتها.

سأهية

تغيرات جديدة في أفغانستان

تناقلت وكالات الأنباء العالمية في الأيام الاخيرة أخبار الاحداث المفاجئة في أفغانستان. حيث اتخذت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي بعض القرارات التنظيمية والادارية من أجل تعزيز وحدة البلاد وزيادة المقدرة الدفاعية عن منجزات الثورة والمكتسبات التي حققتها الجماهير الشعبية الافغانية. وقد أحدثت هذه القرارات بعض التغيرات في قيادة الحزب والدولة، كان أبرزها إبعاد الرئيس السابق نور محمد طرقي من مناصبه الحزبية والحكومية وتعيين الرفيق حفيظ الله أمين أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب ورئيساً للجمهورية.



حفيظ الله أمين

لم تخلو هذه الاحداث من بعض أعمال العنف في العاصمة «كابول»، خاصة وأن بعض العناصر المدعومة من القوى المضادة للثورة تصردت على اللجنة المركزية في محاولة لتغيير الأمور بما يتنافى والقرارات المتخذة من قبل اللجنة المركزية للحزب. ولكن سرعان ما عاد الهدوء والحياة الطبيعية للمدينة.

هذه الاعمال أعطت العديد من وكالات الأنباء العالمية فرصة لتزوير الحقائق ونقلها بالكيفية التي نكبتها من المساس بجوهر وأهداف ثورة ابريل ١٩٧٨. إن المهرجانات والاجتماعات الشعبية الواسعة ومظاهرات التأييد للحكومة الشعبية التي شهدتها العاصمة وكل المدن الافغانية جاءت كتعبير عن دعم الجماهير لانتصارات الثورة، ومؤكدة من جديد ان الشعب الافغاني متمسكاً بثورته ومنجزاتها التقدمية.

وفي أول تصريح للرئيس حفيظ الله أمين بعد توليه مهامه الجديدة أكد على التمسك بمبادئ ثورة ابريل والمضي قدماً على أساسها مع التأكيد على ضرورة تعميق مبدأ القيادة الجماعية في البلاد واتجاه سياسة خارجية قائمة على أساس الاحترام المتبادل بين الدول وعدم الاعتداء وحل كل الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى، مؤكداً على أهمية التحالف مع كل القوى المحبة للحرية والسلام خاصة ببلدان المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي.

أيرلنده الشمالية

في ذكرى آب ١٩٦٩

الجيش الجمهوري الأيرلندي يباشر مرحلة جديدة من القتال ضد البريطانيين

اعرف الثوار الأيرلنديون بمسؤوليتهم عن تلك العمليات.

وكانت لندن قد أرسلت القوات البريطانية الى أيرلنده الشمالية في شهر آب عام ١٩٧٨ بحجة الفصل بين المتقاتلين الأيرلنديين، بين الجمهوريين الكاثوليك، والموالين البروتستانت - وخصوصاً لعك الحصار عن منطقة لندنديري بعد مرور أيام عدة من أعنف قتال شهدته أيرلنده الشمالية آنذاك. ولكن سرعان ما اكتشف الأيرلنديون أن لندن قد عرفت متى ترسل تلك القوات لمواجهتها الحقيمية تحت ستر الفصل بين المتحاربين.

هدفتها الحقيمية تحت ستر الفصل بين المتحاربين. إذ لم تلبث القوات البريطانية أن كشفت عن حقيقتها مهمتها بملاحقة القوى الجمهورية المناهضة للاستعمار البريطاني والتي تتطلع نحو التحرر من الخضوع لبريطانيا وتحقيق الوحدة الأيرلندية. ولذلك فقد

كازا، تركيز هذه القوات وبالتواطؤ السري مع المنظمات البروتستانتية الإرهابية الموالية لبريطانيا، على ملاحقة الجيش الجمهوري الأيرلندي، و«الجيش الجمهوري المؤقت»، وأنصارهم. وبذلك أصبح على الثوار مواجهة عدو أكبر وأفضل تجهيزاً، يتمثل بالمنظمات الإرهابية الموالية والقوات البريطانية، وقوات السلطة هناك. ولكن رغم البطش البريطاني، وإطلاق يد هذه القوات في انتهاك أبسط حقوق الانسان، فقد فشلت سياسة لندن في تحقيق هدفها بسحق الحركة الجمهورية المناهضة للارباط بريطانيا. إذ لم تسمر أعمال العنف هناك فحسب، بل إن هذا العام شهد نهوض الجيش الجمهوري الأيرلندي من انتكاسات السنوات الاخيرة. وبدت في هذا النهوض معالم استعدادات لاستئناف حرب طويلة مع قوات الاحتلال البريطاني.

فأعمال العنف التي أثارها توار الجيش الجمهوري الأيرلندي في ذكرى آب ١٩٦٩، لم تكن هي الايدان بنهوضهم وبدء مرحلة جديدة من النضال. فقد تمركز الجيش الجمهوري من إعادة تنظيم كوادره وصوفوه، وتصعيد نشاطه العسكري من تم، منذ ستة أشهر، ولم تكن عملياته في تلك الذكرى سوى لاستعراض قوته في وقت تتخذ فيه القوات البريطانية أقصى الاجراءات الامنية بحسب للذكرى.

وقد لاحظ المراقبون أن ثمة أسلحة أكثر تطوراً بدأت تظهر في حوزة الثوار الأيرلنديين، ومن بينها مدافع الهون، وأن تدريبات الثوار تدرج ببدء تلقيهم لاسلحة ثقيلة وحديثة استعداداً لمرحلة أعلى في القتال ضد البريطانيين - هذا، في الوقت الذي تواصل فيه لندن سياستها التقليدية آزاء المسألة الأيرلندية، وتمنتها المعروف من مطلب انسحابها من أيرلنده الشمالية.

حرص نوار أيرلنده الشمالية على احياء ذكرى مرور عشر سنوات على دخول الجيش البريطاني لأيرلنده في انضمامه

خطر في الحرب الأهلية الأيرلندية، بمظاهرة فوه يؤكدون فيها اصرارهم على مواصلة القتال حتى طرد آخر جندي بريطاني وتحقيق وحدة أيرلنده الشمالية مع أيرلنده الجنوبية، هذه الوحدة التي كانت احدي ضحايا الاستعمار البريطاني، ولا يزال هدفاً للأيرلنديين رفضه لندن ونقضه.

لقد كانت تلك الذكرى طوبقة بالمقاييس العادية فقد استمرت أياماً عديدة من العنف الذي لم يتوقف حتى الآن. فقد مرت الذكرى في ظل إطلاق الرصاص بين الثوار الأيرلنديين الكاثوليك وبين المنظمات شبه العسكرية البروتستانتية المؤيدة لاستمرار خضوع أيرلنده الشمالية لبريطانيا «العظمى».

واستمرت الاشتباكات المتقطعة، والانفجارات والقذائف اليدوية على الدوريات البريطانية طوال عدة أيام. وجاءت عملية اقتتال اللورد مونتباتن عم الملكة الزبايس، والاميرال والسيسى البريطاني العتيق، على يد «الجيش الجمهوري الأيرلندي» ليؤشر الى توجه الثوار نحو اعتماد الاحتفالات السياسية. فقد سبق اغتيال مونتباتن، اغتيال السفير البريطاني في لاهاي، هولندا، واغتيال النائب البريطاني «ابري نيف»، المعروف انه صديق رئيسة الحكومة البريطانية مارجريت ثاتشر. وقد



عندما لا يحده المظاهر فطمة سلاحه لجاناً الى الحجارة